الوثائق العثمانية وأهميتها في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني

د. محمد بوشنافي،
جامعة الجيلالي ليابس

تشكل الوثائق مصدرا أساسيا في الكتابات التاريخية، فإهمالها يفقد الدراسات قيمتها العلمية ويجعل منها مجرد تكرار لما درسه السابقون، كما يصعب على الدارس التوصل إلى حقائق قد تكون إجابات على كثير من الإشكاليات التي يعالجها في بحثه، ومن هذا المنطلق كان لزاما عليه الاعتماد على الوثائق، وهذا ما يؤكد عليه علماء المنهجية، ومنهم المؤرخان الفرنسيان "لانجو" و"سبينويوس" في أواخر القرن التاسع عشر، حيث يقولان:"التاريخ يصنع من الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ" (حماش، خ. 1989: 619) وهو نفسه الرأي الذي يذهب إليه أسد رستم حين يؤكد أنّه:" إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ" (رستم،أ. بدون تاريخ: 01).

وفي هذا الإطار فإنّ الدارس لتاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني يجد أمامه كما هائلا من الوثائق موزعة على دور الأرشيف داخل الوطن وخارجه، التي تكتسي أهمية كبيرة نظرا لتنوع موضوعاتها، فهي تتطرق لقضايا سياسية، عسكرية، اقتصادية واجتماعية. ففي داخل الوطن تتوزع الوثائق خاصة على المكتبة الوطنية الجزائرية، وتتمثل في تلك الملفات المحفوظة بقسم المخطوطات والمتضمنة لعدد هام من المراسلات والتقارير التي تتطرق لمواضيع متنوعة (حماش، خ.1996: 307- 447)، كما نجد بها سجلات رواتب الانكشارية، وهي عبارة عن دفاتر ضخمة تتعلق بأمور عسكرية، تتضمن أسماء الجنود، رواتبهم، رتبهم، أصولهم، ثكناتهم. وكان المستشرق الفرنسي جون دوني Deny (J) قد أنجز دراسة عام 1920 حول هذه السجلات ونشرها بالمجلة الإفريقية .(Deny.J. 1920 :19 -96)

ويحتوي المركز الوطني للأرشيف الجزائري على عدد هام من الوثائق ذات الصلة بالعهد العثماني، وتتمثل أساسا في وثائق سجلات المحاكم الشرعية، وهي عبارة عن عقود قضائية حررت من طرف موثقي المحكمة المالكية والحنفية، وتتعلق بقضايا الأحول الشخصية والمعاملات، حيث جمعت في 158 علبة، يضاف إليها سجلات البايليك وبيت المال، إلى جانب العرائض والمراسلات والفرمانات التي كانت تتم بين الباب العالي وإيالة الجزائر، وكان الأستاذ المرحوم أحمد توفيق المدني قد قام بتصوير أكثر من ثلاثة آلاف وثيقة في تركيا ثم استقدمها إلى الجزائر، ثم قام الأستاذ فكري طونا ومحمد داوود التميمي بترجمتها من اللغة العثمانيةإلى اللغة العربية، كما أنّها جمعت في ملف يدعى "وثائق خط همايون" و"مهمة دفتري" أو دفتر مهمات، وهي سهلة القراءة لأنّها كتبت بالآلة الراقنة.

إنّ ما يهمّنا في هذه الدراسة، تلك المراسلات التي كانت تتم بين الباب العالي والجزائر، وكان الأستاذ خليفة حماش إبراهيم قد أنجز دراسة هامّة حول هذا الموضوع

معتمدا في ذلك على هذه المراسلات والفرمانات (حماش، خ.1988)، ولكن قبل التطرق إلى هذه الوثائق وأهميتها يجدر بنا أن نبين طبيعة العلاقة بين الطرفين والتي كانت تتحكم فيها مجموعة من الظروف، فنجد أنّ تبعية حكام الجزائر للسلطان العثماني كانت شبه مطلقة خلال فترة البيلربايات (1520- 1587) وفترة الباشاوات (1587- 1659)، حين كان البيلرباي ومن بعده الباشا يعينان من طرف السلطان مباشرة بموجب فرمان يصدره لهذا الغرض، غير أنّ الوضع تغير في عهد الأغوات (1659- 1671) لما أصبح الجنود الانكشارية يعينون الآغا في منصب المسؤول الأول على الإيالة، وزاد فك الارتباط بين الجزائر والدولة العثمانية خلال عهد الدايات لما قام الداي علي شاوش (1710- 1718) بطرد الباشا إبراهيم مبعوث السلطان العثماني، فأصبح الداي منذ ذلك العهد يجمع بين منصبي الداي والباشا.

وإذا عدنا إلى وثائق "مهمة دفتري" و"خط همايون"، موضوع دراستنا، نجدها تتضمن مواضيعها شتى، ومنها تعيين حكام الإيالة وعزلهم، معاقبة المخالفين، القضايا العسكرية كالتسليح وتجنيد المتطوعين، الشكاوى وغيرها من القضايا ذات الصلة بالحياة العامّة في الإيالة وعلاقتها بالدولة العثمانية، ونحدد ذلك من خلال مايلي:

1.تعيين وعزل باشاوات الجزائر:

كان السلطان باعتباره المسؤول الأول على كلّ الدولة العثمانية، يتمتع بصلاحية تعيين موظفي الإيالة وعزلهم خاصة في عهد البيلربيات والباشاوات، فكان بمجرد تعيين حاكم الإيالة يصدر أمرا همايونيا لهذا الغرض، فلّما عين حسن باشا بيلربايا على الجزائر عام 976 هـ/1568م أرسل أمره إلى العلماء والفضلاء وسادات الجزائر وجميع سكانها يدعوهم إلى الامتثال للأوامر الصادرة عن حسن باشا، كما يبين فيه أسباب تعيينه والتي يحدّدها في "كمال فراسته وشجاعته وحسن ديانته وعدالته"، كما يدعوهم إلى مساعدته وتطبيق أوامره بفرض الحفاظ على النظام والسير الحسن لشؤون الإيالة (مهمة دفتري رقم 6، حكم 973، 976 هـ).

كما تطلعنا هذه الوثائق على أنّ السلطان كان مخولا له صلاحية عزل حكام الإيالة، فبتاريخ ربيع الثاني 969 هـ/1561م أصدر السلطان سليمان القانوني (1520- 1566) فرمانا موجها إلى الأعيان والقضاة والعلماء يتضمن هذا الفرمان أسباب العزل حيث يذكر بأنّه:" انحرف عن أصله وأظهر تحابيا مع العربان وأبعد العساكر السلطانية عن القيام بمهامها التي جلبت من أجلها"، ثم يدعو الجميع إلى التعاون من أجل تنفيذ هذا الأمر، حيث يقول "لتتعاونوا معهم- أي الجيش- في إبعاده ومنعه من ركوب المخاطر والتجاهل لإرادتنا ولتعلموا بأنّنا غير راضين عن تصرفاته وأعماله البغيضة، لأنّ حركته من أفعال أهل البغي والطغيان ومخالفة لرضائنا الذي فيه سلامة الأوطان، وقد أمرنا بعزله من منصبه وعهدنا إلى أحمد باشا بالولاية لحسن درايته وحنكته، وكلفناه بتقصي الفساد وإنزال العقوبة بمن تجرأ عليه" (دفتر مهم رقم 11، 969 هـ).

ويستخلص من الوثائق أنّ السلطة المركزية، وعلى رأسها السلطان نفسه، كانت صارمة في محاسبة ومراقبة موظفي الإيالة، فهي لا تتوانى في عزل ومعاقبة كلّ من يثبت تقصيره أو خيانته للمسؤولية الملقاة على عاتقه، فإذا كان السلطان قد اكتفى بعزل حسن بن خير الدين، فإنّنا نجده يصدر أمرا إلى البيلرباي الجديد حسن فنزيانو بإرسال الوالي

السابق رمضان باشا إلى الباب العالي، من أجل محاكمته، كما كلّفه بتسجيل كلّ الدعاوى المرفوعة ضده بعد التحقق من صحتها، ومنح أصحابها كامل حقوقهم، أمّا تلك المستعصية فعلى الوالي إرسالها مع أصحابها إلى السلطان ليحكم فيها بنفسه (دفتر مهم رقم 30، حكم رقم 469، 985هـ).

وتعطينا هذه الوثائق معلومات مفصلة عن طبيعة المفاسد والمخالفات التي كان يرتكبها كبار الموظفين، والتي استدعت تدخل السلطان نفسه، ومنها اختلاس الأموال والاستحواذ على الأراضي والأملاك بغير وجه حق، إضافة إلى استغلال المنصب لخدمة المصالح الشخصية وإهمال المصلحة العامة للبلاد والعباد، فكانت الأوامر الهمايونية تدعو دائما "للحيلولة دون السماح لأحد بالظلم والتعدي على الرعية"(دفتر مهم رقم 48، حكم رقم 44، 990 هـ). وإذا تمّ التأكد من وجود تجاوز مهما كان نوعه فإنّ العقاب سيكون شديدا، فقد كلف السلطان مراد الثالث البيلرباي حسن فنزيانو عام (985 هـ/1597م) بالقبض على كلّ مفسد سواء أكان من موظفي الإدارة (الديوان) أو من طائفة أخرى (العسكر)، وطالبه بأنّه إذا تأكد من فسادهم:" فيجب إرسالهم مكبلين بالأصفاد". (دفتر مهم رقم 30، حكم رقم 422- 423، 985 هـ).

ولا تكتفي الوثائق بإخبارنا عن دور السلطان في محاربة التعفن السياسي والإداري، بل كذلك عن دوره في دعم الاستقرار داخل جهاز الحكم في الإيالة وإنهاء كلّ ما يعكر صفو السير الحسن له، ومن ذلك تدخله الشخصي أو عن طريق موظفيه في حلّ الخلافات التي كانت تقع بين موظفي الإدارة، فيطلع على حيثياتها وملابساتها، وكان السلطان سليم الثالث (1788- 1807) قد تابع شخصيا الخلاف الذي نشب بين الداي حسن (1791- 1798) وخزندار الإيالة، والذي تواصل في عهد خلفه مصطفى باشا (1798- 1805)، ورغم أنّ الوثيقة لا تعطينا تفاصيلا عن أسباب ومجريات الخلاف، فإنّها تبين لنا كيف أنّ السلطان تابعه بكلّ اهتمام عن طريق الدفتردار، الذي كان يطلعه على كلّ جديد في القضية التي رفعت إلى القضاء ليحكم فيها (خط همايون، 56096، 1204 هـ).

2. قضايا التسليح والجيش:

شكلت الجزائر طيلة العهد العثماني قاعدة متقدمة للجهاد ضد القوى المسيحية بالنسبة للدولة العثمانية، ولهذه الأسباب فإنّ السلاطين العثمانيون بذلوا قصارى جهودهم من أجل تقوية الإيالة عسكريا وإمدادها بكلّ ما تحتاج إليه من جنود وعتاد حربي.

كما نجد أنّ السلطات العثمانية كثيرا ما كانت تتدخل من أجل تقوية دفاعات المدينة وتحصينها، ولذلك نصادف كثيرا من الأوامر الهمايونية ذات الصلة بالموضوع، فكان السلطان يتدخل شخصيا، خاصة في بداية العهد العثماني، من أجل تدعيم هذه التحصينات خاصة وأنّ الكثير منها كان يقام على أراض ملك للخواص، وهذا الأمر يتطلب نزعها من أصحابها واستملاكها بدافع المصلحة العامّة، فيصدر السلطان أمره في هذا الشأن إلى الوالي والقاضي في الجزائر، وهذا ما تطلعنا عليه وثيقة تتضمن أمرا سلطانيا بهدم عدد من المباني والبساتين التي كانت تحيط بإحدى قلاع مدينة الجزائر، والتي كان يمكن للعدّو أن يستغلها كمتاريس وتحصينات عند هجومه على المدينة، إلى جانب أنّها كانت تعيق تصويب المدافع الموجودة في القلعة نحو أهدافها (مهمة دفتري رقم 22، حكم 36/ 891 هـ).

وتتحدث الوثائق أيضا عن قضية الدعم العسكري الذي كانت تتلقاه الجزائر من حين لآخر من الدولة العثمانية، وحسب هذه الوثائق دائما، فإنّ مسؤولي الإيالة كانوا يقدمون طلبا في هذا المجال إلى السلطان بهدف إرسال عتاد حربي لتدعيم الجيش الجزائري الذي كان في حالة تأهب لمواجهة الاعتداءات المتكررة للقوى الأوروبية، وحتى من قبل تونس والمغرب. وكان السلطان يستجيب لهذا الطلب في الكثير من الأحيان بإصداره لأمر همايوني ينص على إرسال عتاد حربي إلى الجزائر، فلقد بعث الداي حسن باشا طلبا إلى السلطان سليم الثالث عام 1791م يلتمس منه إرسال عتاد حربي، فاستجاب لطلبه بإصدار فرمان تضمن إرسال مدافع وأسلحة أخرى مهمة (خط همايون 56499، 1206 هـ)، وقد أعاد نفس الداي تقديم طلب مشابه عام (1210 هـ/1795م) وتمّ قبوله أيضا (خط همايون 15031، 1210 هـ).

ونذكر نفس الوثائق أنّ الدولة العثمانية كانت تلجأ في حروبها إلى طلب المساعدة من الأسطول الجزائري، ولذلك كان السلطان يصدر أمرا لهذا الغرض مع عرض مكافآت سخية على الجنود الذين يوافقون على المشاركة في هذه المهمات، وما يمكن استخلاصه من هذه الوثائق. إنّ التعاون العسكري بين الطرفين تواصل طيلة العهد العثماني، ولم ينقطع رغم ما كان يسود العلاقات الساسية من توتر من فترة لأخرى، فلّما أعلنت روسيا والنمسا الحرب على الدولة العثمانية أصدر السلطان العثماني عبد الحميد الأول بتاريخ أوائل ربيع الثاني (1203 هـ/1788م) فرمانا موجها إلى داي الجزائر يدعوه إلى إرسال الأسطول الجزائري من أجل المشاركة في هذه الحرب مع عرض مكافأة هامّة على الجنود الذين يحضرون معه (مهمة دفتري رقم 188، 1203 هـ).

3. تجنيد المتطوعين:

من المتعارف عليه أنّ الجزائر اعتمدت طيلة الفترة العثمانية على جلب أعداد كبيرة من المتطوعين من أنحاء مختلفة من البلاد العثمانية بغرض تدعيم قوّاتها البرية، خاصة وأنّ حكام الإيالة أبعدوا السكان المحليين عن الانخراط في الجيش.

ولم تكن السلطات العثمانية تسمح بتجنيد المتطوعين من مناطق الأناضول وغيرها من الدولة العثمانية إلاّ بعد الحصول على تصريح رسمي يصدره السلطان من خلال فرمان يبيح هذه العملية، ولذلك فإنّ المراسيم كانت تنّص على أن يرسل باشا الجزائر مبعوثا خاصا إلى إزمير يحمل معه طلبا رسميا، وبمجرد وصوله يقدمه إلى القبطان باشا الذي يحمله بدوره إلى الباب العالي، ومضمون الطلب التماس إلى السلطان بالسماح لوكلاء الإيالة الجزائرية (أو الدائيات) بتجنيد المتطوعين، وكان هذا المبعوث يصطحب معه أيضا مبلغا ماليا معتبرا لنفس الغرض (خط همايون، 776 14 – 1215هـ). وبموجب هذا الطلب يتأكد موظفو الباب العالي من انعدام وجود أسباب تمنع الإيالة من القيام بهذه العملية، فإذا انعدمت "يصدر السلطان فرمانا شهانيا يقضي السماح لأوجاق الجزائر بجمع الجنود المتطوعين" (خط همايون، 872 16، 1231 هـ).

بعد ذلك يرسل الفرمان إلى حكام وعلماء وضباط وقضاة الأناضول والمدن الأخرى بغرض تسهيل مهمة مبعوث الإيالة في تجنيد المتطوعين وفق الشروط التي حدّدها الفرمان، ومنها منع الوكلاء اللجوء إلى الضغط أو الإكراه خلال عملية جمع المتطوعين، والاكتفاء بتجنيد من يرغب في ذلك كما يمنع عليهم تجنيد الأطفال الذين لم يبلغوا سن

الرشد، كما يستوجب على مبعوث الجزائر أن يكتب تقريرا مفصلا إلى السلطان يبين فيه عدد الجنود الذين تم تجنيدهم (خط همايون، 517 22، 1234 هـ).

إلاّ أنّ عملية التجنيد كثيرا ما واجهتها مشاكل تنتج من عدّة أسباب، وخاصة أثناء توتر العلاقات الجزائرية العثمانية، كما أنّ الباب العالي كثيرا ما استغل قضية التجنيد للضغط على الجزائر في بعض القضايا السياسية والعسكرية، ومنها على سبيل المثال تلك الأزمة التي وترت العلاقات بين الطرفين عام 1798 لما احتل »نابليون بونابرت N. BONAPARTE " مصر، فأصدر السلطان العثماني أمرا همايونيا إلى الداي مصطفى باشا (1798- 1805) يجبره على إعلان الحرب على فرنسا إلى جانب "القبض على كلّ الفرنسيين وسجنهم كما طالبهم بالإستيلاء على سفنهم أو إغراقها، وسجن القنصل الفرنسي في الجزائر"، غير أنّ القنصل أطلق سراحه بعد شهر فقط من سجنه، وقد سبب ذلك العمل غضب السلطان ورد الهدايا التي بعثها الداي مصطفى، ثم أصدر فرمانا منع بموجبه كلّ من إيالة الجزائر وتونس وطرابلس من الدخول إلى الموانئ العثمانية، وفي حالة قيامها بذلك يتم القبض على رياسها وسجنهم، كما أصبح الباب العالي يهدد بطرد وكلاء الجزائر المكلّفين بتجنيد المتطوعين وإيقاف إرسال المجندين إلى الجزائر (مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 65)، ونتيجة لهذا الضغط اضطر الداي بعد كثير من التردّد إلى إعلان الحرب على فرنسا يوم 19 ديسمبر 1798.

وتطلعنا الوثائق كذلك على كثير من حالات المنع التي لجأت إليها السلطات العثمانية من خلال تلك الفرمانات التي كان يصدرها السلطان لهذا الغرض، ومثال ذلك الفرمان الذي أصدره السلطان محمود الثاني عام 1239 هـ/ 1823 م، والذي تضمن منع الجزائريين من تجنيد المتطوعين بعد اعتداء الأسطول الجزائري على بعض رعايا الدولة العثمانية في بحر إيجة، واشترط الفرمان أن يتخلى الجزائريون عن تلك الأعمال ويطلبوا العفو رسميا من السلطان حتى يتم رفع حالة المنع، وقد اضطر الداي عمر باشا (1815-1817) إلى تقديم اعتذار رسمي للسلطان ونفس العمل قام به الداي حسين (1818-1830) لحاجتهما الملحة إلى المتطوعين، وقد قبل السلطان اعتذارهما، وأرسل فرمانا إلى الموظفين في مناطق التجنيد يتضمن رفع حالة المنع (خط همايون 216 17، 1239 هـ).

وقد يقع المنع أثناء عملية نقل الوكلاء للمجندين إلى الجزائر بسبب حدث طارئ يدفع السلطات العثمانية إلى إيقاف إرسال المجندين، وتخبرنا وثيقة صادرة عام 1817 أنّ الموظفين العثمانيون أوقفوا إرسال أعداد من المتطوعين بعدما اعتدى الأسطول الجزائري على بعض التجار من رعايا الدولة العثمانية، كما استولى على سفينة تابعة لدولة "صاروونيا" المتحالفة مع بريطانيا، فسارع السفير البريطاني لدى الباب العالي، إلى تقديم شكوى أمام السلطان محمود الثاني وقد اضطر الداي حسين باشا إلى تقديم تعهد رسمي بعدم الاعتداء على السفن الصديقة للدولة العثمانية وعلى رعاياها من التجار، كما أرجع كلّ ما سلب من السفينة الصاروونية، ونتيجة لذلك أصدر السلطان فرمانا يبيح بموجبه إرسال ما تبقى من الجنود المتطوعين (خط همايون 225480، 1242 هـ).

ومن المعلومات الهامّة التي تطلعنا عليها الوثائق في مجال التجنيد دائما، الانتماء الاجتماعي لهؤلاء المجندين، خاصة وأنّ السلطات العثمانية كثيرا ما استغلت هذه العملية من أجل التخلص من اللصوص والمجرمين والمشاغبين الذين كانوا يثيرون الاضطرابات

ويهددون الأمن العام، فلقد وافق السلطان سليم الثالث على طلب قدم إليه يتضمن السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا من الأشقياء إلى الجزائر كانوا قد أحدثوا فوضى في قرية "درمنجلير" بجزيرة قبرص، على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين، ويرى التقرير أنّ الهدف من ذلك كان دفعهم إلى الجهاد في سبيل الله وإصلاح أنفسهم وتهذيبها (خط همايون 3374، 1213 هـ).

ويظهر أنّ هذه السياسة كان لها أثرها الوخيم على أوضاع الجيش الجزائري، بعدما فتح باب التجنيد لكلّ أولئك البؤساء والفارين من العقاب، أي أنّ الإيالة أصبحت "توفر ملجأ آمنا للمغامرين، المجرمين والمرتدين القادمين من كلّ جهات البحر المتوسط من مضيق جبل طارق حتى أواسط آسيا" (Godfrey, F. – 1991 :101).

ومما زاد في خطورة الوضع أنّ باب التجنيد فتح حتى للمسيحيين واليهود الذين أصبحوا يتظاهرون بالإسلام بغرض الانخراط في الجيش الجزائري والاستفادة من الامتيازات التي يوفرها لهم هذا الانخراط، وهذا ما يؤكده حمدان خوجة حين يقول:"أنّه بعدما كان يقتصر على تجنيد النزهاء والصلحاء، فإنّ المكلفين بالتجنيد كانوا يفتحون أبواب المليشيا لأي كان، حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود يونانيون ختنوا أنفسهم" (حمدان، خ، 1982: 149).

4. المظالم والشكاوى:

تذكر الوثائق، موضوع دراستنا أنّ السلطان العثماني كان كثير التدخل من أجل النظر في الشكاوى التي كانت الرعية ترفعها ضد كبار الموظفين، باعتباره القاضي الأعلى للدولة، وهذا ما يدفعنا إلى الاستنتاج بأنّ هؤلاء الموظفين، سواء المدنيين أو العسكريين، كانوا يستغلون مناصبهم ونفوذهم لاضطهاد السكان وتحقيق مآربهم، وكان السلطان سليم الثاني (1566- 1574) قد تلقى شكوى من سكان الجزائر عام (891 هـ/1573م)، مما جعله يوجه أمره إلى البيلرباي أحمد أعراب (1571- 1574) من أجل وقف اعتداء الجنود على الرعية مع تسجيل اسم كلّ شخص لا يحترم هذا الفرمان وإرساله إلى السلطان لينظر في أمره (مهمة دفتري 22، حكم 252، 981 هـ).

وما يجب الإشارة إليه، أنّ الدارس لهذه الوثائق يجد أمامه عددا معتبرا من هذه الشكاوى والقرارات التي كان يصدرها السلطان للحد من هذه المظالم، خاصة في العهود الأولى للإيالة الجزائرية، فلقد تصرف العثمانيون، حسب كثير من المصادر، كأسياد على البلاد واعتبروا أنفسهم أعلى رتبة من باقي السكان، ومن ذلك مثلا أنّه إذا صادف أحد السكان جنديا انكشاريا، كان عليه أن يفسح له الطريق وإلاّ ناله العقاب الشديد (Tassy, L.1932 :126)، يضاف إلى ذلك الكثير من الممارسات التي عانى منها السكان وجعلتهم يلجأون إلى السلطان من أجل إنصافهم ورفع الغبن عنهم، فهناك وثيقة بعث بها السكان إلى السلطان سليم الثاني تعطينا تفاصيلا دقيقة حول هذه المظالم ومنها: (مهمة دفتري 24، حكم 233، 981 هـ).

اتهام الناس باطلا بجرائم القتل من خلال وضع جثث الأموات أمام بيوتهم أو حقولهم.

- اتهامهم بالسرقة، ثم إجبارهم على دفع مبلغ من المال مقابل السكوت عن التبليغ بالسرقة.
- فرض غرامات مالية على السكان الذين ترتكب جرائم قتل قرب قراهم.
- ارتكاب المفاسد والمظالم ضد أهل القرى من قبل القادة ومساعديهم.
- بيع أراضي البايليك وتمليكها لمشتريها دون دفع أي ضريبة إلى خزينة الإيالة.
- اختلاس الأموال عن طريق منح علاوات خيالية.
- اضطهاد العامّة وخاصة الفقراء منهم.

ومن مظاهر الظلم والفساد الذي هدد استقرار الإيالة، ودفع بالسلطان إلى التدخل شخصيا من أجل إيقافه، تلك الاعتداءات المتكررة التي مارسها الجنود على السكان، والتي أصبحت تنذر بنشوب مواجهة مسلحة بين الطرفين، خاصة بعدما توسعت وشملت كلّ البلاد والسكان بدون استثناء. لقد دفع هذا الوضع السلطان مراد الثالث (1574- 1594) إلى إرسال فرمان إلى البيلرباي حسن فنزيانو، مكلفا إيّاه بإجراء تحقيق موسع حول هذه الاعتداءات، خاصة بعدما أصبح الجنود يهددون "بقتل أو قطع يد كلّ من يحتك بهم أثناء مشيهم في الطريق"، كما أنّهم أصبحوا يرتكبون جرائم القتل والتشريد دون أي سبب أو ذنب، كما كلّفه بإجبار الجنود على الامتثال للشرع والأوامر وإلاّ "فعليكم باستدعاء أغواتهم وشيوخهم وتكليفهم بقراءة هذا الحكم الهمايوني على مسمع منهم...كما يجب تطبيق الشرع لإنصاف كلّ من قاموا بالهجوم عليهم سابقا، ولا تسمحا بعد الآن لأحد بالتصرف خلافا للشرع والقانون" (مهمة دفتري رقم 30، حكم 532، 985 هـ).

كما تتناول هذه الوثائق الشكاوى التي كان يرسلها الأندلسيون إلى السلطان، وكان هؤلاء قد لجأوا إلى المنطقة بعد سقوط غرناطة في 1492 تاركين وراءهم كلّ ممتلكاتهم فأصبحوا يعانون الفقر والحاجة، أمّا مضمون شكاواهم فتنحصر أساسا حول موضوع إرهاقهم بالضرائب، حيث أصبح الملتزمون يفرضون عليهم ضرائبا فوق طاقتهم، خاصة وأنّهم أصبحوا لا يملكون شيئا، وحتى المتاع الذي أحضروه معهم سلبه منهم البحارة، كما ورد في نص الشكوى التي بعثوها إلى السلطان سليم الثاني، فما كان من هذا الأخير إلاّ أن أصدر فرمانا تضمن إرجاع كلّ ما سلب من هؤلاء وإعفاءهم من الضرائب لمدّة ثلاث سنوات وتوفير مساكن لهم وحمايتهم من أي اعتداء قد يتعرضون له (مهمة دفتري رقم 23، حكم 284، 981 هـ)، كما نجده يتدخل مرّة أخرى من أجل إجبار القضاة والموظفين على توزيع الأراضي على من يستحقها بمن فيهم الأندلسيون الذين كانوا قد اشتكوا من حرمانهم من حقهم في الأراضي التي وزعت حسبهم – على السكان المحليين فقط (مهمة دفتري رقم 23، حكم 244، 981 هـ).

ونصادف كذلك عند إطلاعنا على هذه الوثائق مجموعة من الشكاوي بعث بها الكراغلة إلى السلطان طالبين منه، إنصافهم ورفع الظلم عن كاهلهم،

حيث اشتكى هؤلاء في إحدى المرّات إلى السلطان مراد الثالث من الظلم الذي مارسه عليهم البيلرباي جعفر باشا (1580- 1582)، فاتهموه بأنّه رفض دفع أجورهم، ولذلك أمره السلطان بحل هذه المشكلة وإرجاع كلّ الحقوق إلى أصحابها، حتى يتحقق العدل ويعمّ الأمن وتزول الفتن والاضطرابات (مهمة دفتري رقم 48، حكم 243، 990 هـ).

وفي الأخير لابد من الإشارة أنّ هذه الدراسة ماهي إلاّ خطوط عريضة لما تحتويه هذه الوثائق من مواضيع مختلفة، ولا ريب أنّ التعمق في دراسة تفاصيلها سيمكن الباحث من التوصل إلى كثير من الحقائق والتفاصيل ذات الصلة بالعلاقات العثمانية الجزائرية خلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر ومطلع القرن التاسع عشر، إلى جانب معلومات متنوعة حول الوضع الداخلي للجزائر وعلاقاتها مع أوروبا وبعض البلدان الإسلامية، كما أنّه بإمكانها أن تؤسس لعلاقات مثبتة بين البلدين في الوقت الحاضر، والتي يمكن أن تستمد ركائزها من هذا الإرث التاريخي.

الإحالات

وثائق الأرشيف:

- وثائق همايون.
- وثائق مهمة دفتري أو دفتر مهمات.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- حماش، خليفة إبراهيم.(1988). **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830**. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الاسكندرية، مصر.
- حماش، خليفة إبراهيم.(1996). "ملفات لوثائق من العهد العثماني".**المجلة التاريخية للدراسات العثمانية**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، عدد خاص، 13- 14، ص ص 307- 447.
- حمدان، خوجة بن عثمان. (1982). **المرآة**، الطبعة الثانية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- رستم، أسد (بدون تاريخ). **مصطلح التاريخ**. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Deny, Jean. (1920). « Les registres de soldes des janissaires ». R.AF, Tome 61, pp.19-96 et 212-260.
- Fisher, Sir Godfrey. (1991). Légende barbaresque : guerre, commerce et piraterie en Afrique du nord de 1415 à 1830 (traduit et annoté par Hellal Farida).Alger : OPU.
- Tassy, Laugier de. (1992). Histoire du royaume d'Alger (1724). Paris. Edition Loysel